

مرسوم رقم ١١٥١

احالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم مزاولة مهنة "علوم الأشعة" في لبنان

إن مجلس الوزراء  
بناء على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،

بناء على اقتراح وزير الصحة العامة،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى تنظيم  
مزاولة مهنة "علوم الأشعة" في لبنان.

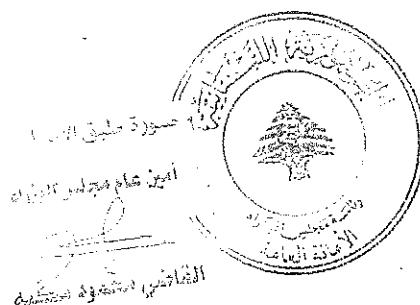
المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

٢٠٢٣/٥/٣١ بيروت، في

صدر عن مجلس الوزراء  
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

وزير الصحة العامة  
الإمضاء فراس الأبيض



## مشروع قانون تنظيم مزاولة مهنة "علوم الأشعة" في لبنان

### **الفصل الأول تعريف المهنة**

**المادة الأولى :** ان مهنة "تقني الأشعة" هي علم وتقنية صحية ومهارة علمية موضوعة في خدمة الطب عن طريق التصوير بالأشعة السينية والمجوّات فوق الصوتية والرنين المغناطيسي والنظائر المشعة لاكتشاف مكامن الداء وعن طريق المعالجة بالأشعة .

### **الفصل الثاني شروط مزاولة مهنة "علوم الأشعة"**

**المادة ٢ :** تخضع مزاولة مهنة علوم الأشعة لجازة تصدر عن وزير الصحة العامة.

#### **المادة ٣**

أ- تعطى اجازة مزاولة مهنة علوم الأشعة لكل شخص لبناني توافق لديه الشروط التالية:

١- ان يكون حائزًا على شهادة البكالوريا اللبنانية- القسم الثاني- او ما يعادلها رسمياً.

٢- ان يكون حائزًا على شهادة في علوم الأشعة صادرة عن جامعة او معهد جامعي معترف بها من الحكومة شرطًا ان لا تقل مدة الدراسة الجامعية عن ثلاثة سنوات.

٣- ان لا يكون محكوما عليه بجنائية او محاولة جنائية شائنة او بجنحة شائنة.

٤- على من يحمل شهادة في علوم الأشعة صادرة من غير الجامعة اللبنانية ان يعادل شهادته وان ينجح في امتحان الكولوكيوم الذي تجريه وزارة التربية والتعليم العالي. تحدد اصول وشروط تنظيم الامتحانات وتشكيل اللجنة الفاحصة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الصحة العامة والتربية والتعليم العالي.

ب- لا يحق لأحد ان يزاول مهنة علوم الأشعة الا بعد الحصول على اجازة مزاولة المهنة من وزارة الصحة العامة بعد ان يودعها المستندات التالية :

١- صورة طبق الاصل عن المستندات التي تثبت نوافر الشروط المفروضة في الفقرة "أ" من هذه المادة .

٢- نسخة عن سجله العدلي تثبت ان هذا السجل خال من أي حكم بجنائية او محاولة جنائية او جنحة شائنة .

٣- بالنسبة لغير خريجي الجامعة اللبنانية ، افاده تثبت اجتياز امتحان الكولوكيوم الذي تجريه وزارة التربية والتعليم العالي ، بنجاح .

٤- بالنسبة لغير اللبناني ، اضافة الى المستندات المشار اليها اعلاه، أي مستند من شأنه ان يثبت الترخيص له بمزاولة المهنة في بلده .

#### **المادة ٤**

يخضع اعطاء اجازة مزاولة مهنة علوم الأشعة الى رسم مقطوع يستوفي لصالح الخزينة. يحدد هذا الرسم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح كل من وزير الصحة العامة ووزير المالية.

## **المادة ٥**

يجوز لوزير الصحة العامة منح الشخص غير اللبناني اجازة بمزاولة مهنة في لبنان اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وكان مرخصا له بمزاولة المهنة في بلده وتابعاً للبلد يسمح للبناني بمزاولة هذه المهنة على اراضيه ، وذلك على اساس عكس النسبة العددية للسكان في لبنان وفي البلد الذي يتبعه الشخص المعنى غير اللبناني.

## **المادة ٦**

يجوز لوزير الصحة العامة ان يعطي، بصورة استثنائية ولمدة لا تتعدي ثلاثة اشهر قابلة للتمديد مرة واحدة، اجازة بممارسة المهنة لبعثات اجنبية يهدف عملها الى تدريب وتعليم تقنيي الاشعة او الى تقديم الخدمة التصويرية مجاناً.

### **الفصل الثالث مراكز ممارسة المهنة**

#### **المادة ٧**

يعمل تقني الاشعة المرخص له بممارسة المهنة في:

- المستشفيات

- المراكز والعيادات الطبية الخاصة او العامة المرخصة

#### **المادة ٨**

تحدد بقرار صادر عن وزير الصحة العامة الشروط الصحية والتقنية التي يجب ان تتوافق في كافة مراكز التصوير والعلاج بالاشعة كما ونوع اللقاحات التي يجب على تقني الاشعة ان يتلقاها قبل بدء ممارسة المهنة.

### **الفصل الرابع المحظورات**

#### **المادة ٩**

يحظر على تقني الاشعة المرخص لهم بممارسة المهنة :

١- تصوير اي مريض او معالجته الا بناء على وصفة طبية يلزم بحفظها في ملفه لمدة خمس سنوات.

٢- الاستعانة في ممارسة المهنة ولغاية المعالجة بغير المجازين في التصوير وعلوم الاشعة

٣- استعمال الاعلانات المضللة والاقاب الطبية، ويجازله فقط الاعلان عن اسمه و اختصاصه وعن الجامعة التي تخرج منها وعن دوام العمل.

٤- مزاولة عمل آخر يتنافي مع اصول المهنة .

### **الفصل الخامس منع مزاولة المهنة**

#### **المادة ١٠**

يمنع من مزاولة مهنة علوم الاشعة بقرار من وزير الصحة العامة:

١- كل من يخالف احكام هذا القانون

٢- كل من حكم عليه بجنائية او محاولة جنائية شائنة او بجنحة شائنة

٣- المحجور عليه قضائيا لعلة ادمان المخدرات او المسكرات او الاصابة باضطرابات عقلية.

تحدد مدة المنع من مزاولة المهنة في متن القرار الصادر عن وزير الصحة العامة بالنسبة للفرقتين (١) و (٢) من هذه المادة.

### الفصل السادس موجبات المهنة

#### المادة ١١

على كل من رخص له بمزاولة المهنة ان يتلزم ، عند ممارسة المهنة بمبادئ الشرف والامانة والسرية ، اضافة الى الى سائر الموجبات المهنية .

#### المادة ١٢

كل شخص مرخص له بمزاولة مهنة علوم الاشعة أفشى سر المهنة دون سبب شرعي او استعمل هذا السر لمنفعته الخاصة او لمنفعة شخص آخر ، وتسبب بضرر ، ولو معنوي ، معرض للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات .

### الفصل السابع العقوبات

#### المادة ١٣

يعاقب بالسجن من شهر الى سنة اشهر وبغرامة من ضعفين الى عشرة اضعاف الحد الادنى الرسمي للاجر او باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول المهنة خلافا لاحكام هذا القانون.

#### المادة ١٤

يعاقب بالسجن من ستة اشهر الى سنة وبغرامة من عشرة اضعاف الى عشرين ضعف الحد الادنى الرسمي للاجر او باحدى هاتين العقوبتين كل شخص زاول المهنة بعد منعه من مزاولتها .

#### المادة ١٥

يعلم بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

### الاسباب المؤجدة

بما ان مهنة تقنيي الاشعة غير منظمة باي نص قانوني في لبنان يجوز اصدار اجازات مزاولة المهنة اسوة بالمهن الطبية المنظمة بقانون ،

قامت وزارة الصحة العامة وبالتعاون مع نقابة مجاري علوم الاشعة في لبنان (نقابة مهنية) باعداد مشروع قانون لتنظيم هذه المهنة يحدد التالي :

- الشروط المطلوبة لمنح اجازة مزاولة المهنة
- الخضوع لرسم الطابع المالي لاصدار الاجازة
- تحديد مراكز مزاولة المهنة
- الشروط المطلوبة للمراكز
- المحظوظات المفروضة على مجاري علوم الاشعة
- تحديد شروط المنع من مزاولة المهنة
- التقييد بسر المهنة
- العقوبات

لذلك ،

نتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق راجية اقراره.

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية  
حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٥١١ الرامي إلى  
تنظيم مزاولة مهنة علوم الأشعة في لبنان

عقدت لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية جلسة عند الساعة العاشرة والنصف من  
قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه ٢٥/٩/٢٠٢٣ برئاسة النائب الدكتور بلال عبدالله وحضور عدد من  
السادة النواب أعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٥١١ الرامي إلى  
تنظيم مزاولة مهنة علوم الأشعة في لبنان.

ناقشت اللجنة مشروع القانون المذكور مادة مادة واستعرضت النواب الأمور التقنية التي يتطلبها  
عمل تقني الأشعة، والمؤهلات المطلوب توافرها، والأماكن التي يحق للمهني أن يمارس فيها عمله.

بعد الدرس والمناقشة والإطلاع على الأسباب الموجبة لمشروع القانون، أفرت اللجنة مشروع  
القانون المذكور معدلاً على النحو المرفق. ربطاً  
واللجنة إذ تحيل تقريرها بمشروع القانون، كما عدله، إلى المجلس النيابي الكريم، لترجمو إقراره.

رئيس اللجنة  
النائب

٢٠٢٣/٩/٢٥

د. بلال عبدالله

## **الجمهورية اللبنانية**

### **مجلس النواب**

**مشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١١٥١١ الرامي إلى  
تنظيم مزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" في لبنان  
كما عدلته لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية**

#### **الفصل الأول**

##### **تعريف المهنة**

##### **المادة الأولى:**

إن مهنة "تقني الأشعة" هي علم وتقنية صحية ومهارة علمية موضوعة في خدمة الطب عن طريق التصوير بالأشعة السينية والمجاالت فوق الصوتية والرنين المغناطيسي والناظائر المشعة وغيرها من التقنيات المعدة لاكتشاف مكان الداء وعن طريق المعالجة بالأشعة.

#### **الفصل الثاني**

##### **شروط مزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية"**

##### **المادة الثانية:**

تُخضع مزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" لـإجازة تصدر عن وزير الصحة العامة.

##### **المادة الثالثة:**

- ١- تُعطى إجازة مزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" لكل شخص لبناني توافق لديه الشروط الآتية:
  - ١- أن يكون حائزًا على شهادة البكالوريا اللبنانية-القسم الثاني أو ما يعادلها رسمياً.
  - ٢- أن يكون حائزًا على شهادة في علوم الأشعة صادرة عن جامعة أو معهد جامعي معترف بها من الحكومة شرط أن لا تقل مدة الدراسة الجامعية عن ثلاثة سنوات.
  - ٣- أن لا يكون محكوماً عليه بجنائية أو محاولة جنائية شائنة أو بجنحة شائنة.
- ٤- على من يحمل شهادة في علوم الأشعة صادرة عن غير الجامعة اللبنانية أن يعادل شهادته وأن ينجح في امتحان الكولوكويوم الذي تجريه وزارة التربية والتعليم العالي.

**بـ- لا يحق لأحد أن يزاول مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" إلا بعد الحصول على إجازة مزاولة المهنة من وزارة الصحة العامة بعد أن يودعها المستندات الآتية:**

- ١- صورة طبق الأصل عن المستندات التي تثبت توافر الشروط المفروضة في الفقرة "أ" من هذه المادة.
- ٢- نسخة عن سجله العدلي تثبت أن هذا السجل خالٍ من أي حكم بجنائية أو محاولة جنائية أو جنحة شائنة.
- ٣- بالنسبة لغير خريجي الجامعة اللبنانية، إفادة تثبت اجتياز امتحان الكولوكيوم الذي تجريه وزارة التربية و التعليم العالي، بنجاح.
- ٤- بالنسبة لغير اللبناني، إضافة إلى المستندات المشار إليها أعلاه، أي مستند من شأنه أن يثبت الترخيص له بمزاولة المهنة في بلده.

**المادة الرابعة:**

يُخضع إعطاء إجازة مزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" إلى رسم مقطوع يُستوفى لصالح الخزينة.

يُحدد هذا الرسم بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح كلٍّ من وزير الصحة العامة ووزير المالية.

**المادة الخامسة:**

يجوز لوزير الصحة العامة منح الشخص غير اللبناني إجازة بمزاولة مهنة في لبنان إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وكان مرخصاً له بمزاولة المهنة في بلده وتابعاً لبلد يسمح للبناني بمزاولة المهنة على أراضيه.

**المادة السادسة:**

يجوز لوزير الصحة العامة أن يعطي، بصورة استثنائية ولمدة لا تتعدي ثلاثة أشهر، قابلة للتمديد مرة واحدة، إجازة بممارسة المهنة لبعثات أجنبية يهدف عملها إلى تدريب و تعليم تقنيي الأشعة أو إلى تقديم الخدمة التصويرية مجاناً.

### **الفصل الثالث**

#### **مراكز ممارسة المهنة**

##### **المادة السابعة:**

يعلم "تقني علوم الأشعة الطبية" المرخص له بممارسة المهنة في:

- المستشفيات

- المراكز والعيادات الطبية الخاصة أو العامة المرخصة لجهة استعمال تقنيات الأشعة.

##### **المادة الثامنة:**

تُحدد بقرارٍ صادرٍ عن وزير الصحة العامة الشروط الصحية والتقنية التي يجب أن تتوافر في كافة مراكز التصوير والعلاج بالأشعة، كما ونوع اللقاحات التي يجب على تقني الأشعة أن يتلقاها قبل بدء ممارسة المهنة.

### **الفصل الرابع**

#### **المحظورات**

##### **المادة التاسعة:**

يُحظر على تقني الأشعة المرخص لهم بممارسة المهنة:

١- تصوير أي مريض أو معالجته إلا بناءً على وصفة طبية يلزم بحفظها في ملفه لمدة خمس سنوات.

٢- الإستعانة في ممارسة المهنة، ولغاية المعالجة، بغير المجازين في التصوير وعلوم الأشعة.

٣- مزاولة عمل آخر يتنافي مع أصول المهنة.

### **الفصل الخامس**

#### **منع مزاولة المهنة**

##### **المادة العاشرة:**

يمنع من مزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" بقرارٍ من وزير الصحة العامة:

١- كل من يخالف أحكام هذا القانون.

٢- كل من حكم عليه بجنائية أو محاولة جنائية شائنة أو بجنحة شائنة.

٣- المحجور عليه قضائياً لعلة إدمان المخدرات أو المُسكرات أو الإصابة باضطرابات

عقلية.

تُحدَّد مدة المُنْعَى من مزاولة المهنة في متن القرار الصادر عن وزير الصحة العامة بالنسبة للقرتين (١) و (٢) من هذه المادة.

الفصل السادس

موجبات المهمة

المادة الحادية عشرة:

على كل من رخص له بمزاولة المهنة أن يلتزم، عند ممارسة المهنة، بمبادئ الشرف و الأمانة والسرية، إضافةً إلى سائر الموجبات المدنية.

المادة الثانية عشرة:

كل شخص مرخص له بمزاولة مهنة "تقني علوم الأشعة الطبية" أفضى سر المهنة دون سبب شرعي أو استعمل هذا السر لمنفعته الخاصة أو لمنفعة شخص آخر، أو تسبب بضرر، ولو معنوي، معرض للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات.

الفصل السابع

العقوبات

المادة الثالثة عشرة:

يعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر و بغرامة من خمسة أضعاف إلى عشرين ضعف الجد الأدنى الرسمي للأجور أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول المهنة خلافاً لأحكام هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة:

يعاقب بالسجين من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من عشرين ضعفاً إلى أربعين ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص زاول المهنة بعد منعه من مزاولتها.

المادة الخامسة عشرة:

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

تقرير لجنة الادارة والعدل

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٥١١ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١

الرامي الى تنظيم مهنة علوم الأشعة في لبنان

عقدت لجنة الادارة والعدل جلسة لها عند الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٥/٦/٣ برئاسة النائب جورج عدوان وحضور المقرر النائب جورج عط الله وعدد من السادة النواب اعضاء اللجنة، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٥١١ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١ الرامي الى تنظيم مهنة علوم الأشعة في لبنان.

كان سبق للجنة ان درست المشروع على في جلسات سابقة، اطلعت خلالها على المشروع المذكور والاسباب الموجبة، كما اطلعت على تقرير لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية النيابية، واستمعت الى شرح مقدم من رئيس اللجنة المذكورة حول المشروع وأهمية تنظيم المهنة المذكورة كمهنة طيبة على علاقة مباشرة بصحة المواطن.

وكان سبق للسادة اعضاء اللجنة وخلال درس المشروع ومناقشته أن ابدوا بعض الملاحظات، عليه رات اللجنة درس المشروع على ضوء النصوص ذات الصلة والواقع الحالي لجهة مزاولة المهنة.

وبعد المناقشة والتداول أقرت اللجنة المشروع مع بعض التعديلات، منها التوسيع بتعريف المهنة بالإضافة الى تعريف تقني الاشعة، كما عالجت أوضاع التقنيين الذين يعملون بالمهنة قبل صدور هذا القانون.

واللجنة اذ ترفع مشروع القانون المذكور، كما عدله بإجماع الأعضاء الحاضرين الى المجلس  
النيابي الكريم، ترجو اقراره.

رئيس اللجنة

٢٠٢٥/٦/٣  
بيروت في

النائب

جورج عدوان



مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٥١١ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣١

الرامي إلى تنظيم مهنة علوم الأشعة في لبنان

كما عدلته لجنة الادارة والعدل

**الفصل الأول**

**تعريفات**

**المادة ١: تعريف:** تعتمد من أجل تطبيق أحكام هذا القانون، التعريف والمصطلحات التالية:

١ - مهنة تقني الأشعة: هي علم وتقنية صحية ومهارة علمية موضوعة في خدمة الطب عن طريق التصوير بالأشعة السينية وال WAVES فوق الصوتية والرنين المغناطيسي والنظائر المشعة وغيرها من التقنيات المعدة لاكتشاف مكامن الداء وعن طريق المعالجة بالأشعة.

٢ - تقني الأشعة: تقني الأشعة هو شخص مرخص أو معتمد من قبل الجهات الصحية المختصة، يتولى تنفيذ الفحوصات والتصويرات الشعاعية والطبية باستعمال أجهزة وتقنيات التصوير الطبي (مثلاً الأشعة السينية، التصوير المقطعي، التصوير بالرنين المغناطيسي، الموجات فوق الصوتية، وغيرها)، وذلك بناءً على وصفة طبيب مختص، ووفقاً للأصول العلمية والفنية المعتمدة، مع التقيد الكامل بإجراءات السلامة الإشعاعية للمريض ولنفسه ولبيئة.

**الفصل الثاني**

**شروط مزاولة مهنة علوم الأشعة**

**المادة ٢: تخضع مزاولة مهنة علوم الأشعة لجازة تصدر عن وزير الصحة العامة.**

**المادة ٣: أ-** تعطى إجازة مزاولة مهنة علوم الأشعة لكل شخص لبناني توافر لديه الشروط التالية:

- ١- ان يكون حائزًا على شهادة البكالوريا اللبنانية -القسم الثاني- أو ما يعادلها رسمياً.
- ٢- ان يكون حائزًا على شهادة في علوم الأشعة صادرة عن جامعة أو معهد جامعي معترف به من الحكومة اللبنانية، شرط ان لا تقل مدة الدراسة الجامعية عن ثلات سنوات.
- ٣- الا يكون محكوماً بجناية أو بمحاولة جناية أو بجنحة شائنة.
- ٤- اجتياز امتحانات الكولوكيوم التي تجريها وزارة التربية بنجاح في حال كانت الشهادة صادرة عن غير الجامعة اللبنانية.

**ب-** لا يحق لأحد أن يزاول مهنة علوم الأشعة الطبية إلا بعد الحصول على إجازة مزاولة المهنة من وزارة الصحة العامة بعد أن يودعها المستندات التالية:

- ١- صورة طبق الأصل عن المستندات التي تثبت توافر الشروط المفروضة في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- ٢- نسخة عن السجل العدلي لا تتعدي ثلاثة أشهر تثبت أنه غير محكوم بجناية أو بمحاولة جناية أو بجنحة شائنة.
- ٣- بالنسبة لخريجي الجامعات أو المعاهد الخاصة، افادة تثبت اجتيازه امتحانات الكولوكيوم الذي تجريه وزارة التربية والتعليم العالي.
- ٤- بالنسبة لغير اللبناني، اضافة إلى المستندات أعلاه، أي مستند من شأنه أن يثبت الترخيص له بمزاولة المهنة في بلده.

**المادة ٤:** يخضع اعطاء مزاولة مهنة تقني علوم الأشعة الطبية إلى رسم مقطوع يستوفى لصالح الخزينة.

يحدد هذا الرسم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح كل من وزير الصحة العامة ووزير المالية.

**المادة ٥:** يجوز لوزير الصحة العامة منح شخص غير لبناني إجازة مؤقتة بمزاولة المهنة في لبنان اذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وكان تابعاً لبلد يسمح للبناني بمزاولة المهنة على اراضيه.

**المادة ٦:** يجوز لوزير الصحة العامة ان يعطي، بصورة استثنائية ولمدة لا تتعدي ثلاثة اشهر ،قابلة للتمديد مرة واحدة، إجازة بممارسة المهنة لبعثات أجنبية يهدف عملها الى تدريب وتعليم تقنيي الأشعة او إلى تقديم الخدمات التصويرية مجاناً.

### **الفصل الثالث**

#### **مراكز ممارسة المهنة**

**المادة ٧:** يعمل تقني علوم الاشعة الطبية المرخص له بممارسة المهنة في:

= المستشفيات

- المراكز والعيادات الطبية الخاصة أو العامة المرخصة لجهة استعمال تقنيات الاشعة.

**المادة ٨:** تحدد بقرار صادر عن وزير الصحة العامة الشروط الصحية والتقنية التي يجب ان تتوافر في مراكز التصوير والعلاج بالأشعة كافة، كما نوع الفحاقات التي يجب على تقني الاشعة أن يتلقاها قبل بدء ممارسة المهنة.

### **الفصل الرابع**

#### **موجبات المهنة**

**المادة ٩:** على تقني علوم الاشعة الطبية، عند ممارسته المهنة، ان يلتزم بمبادئ الشرف والأمانة والسرية، إضافة إلى سائر الموجبات المدنية.

**المادة ١٠:** كل شخص مرخص له بمزاولة تقني علوم الأشعة الطبية أفسى سر المهنة دون سبب شرعي أو استعمل هذا السر لمنفعته الخاصة أو لمنفعة شخص آخر، أو تسبب بضرر، ولو معنوي، معرض للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات.

**المادة ١١: يحظر على تقنيي الأشعة المرخص لهم بممارسة المهنة:**

- ١- تصوير اي مريض او معالجته إلا بناء على وصفة طيبة يلزم حفظها في ملفه لمدة ثلاثة سنوات.
- ٢- الاستعانة في ممارسة المهنة بغير المجازين في التصوير وعلوم الأشعة.

**المادة ١٠:** يُمنع من مزاولة مهنة تقني علوم الأشعة الطبية بقرار من وزير الصحة العامة:

- ١- كل من يخالف أحكام هذا القانون.
  - ٢- كل من حُكم عليه بجنائية أو بمحاولة جنائية أو بجنحة شائنة.
  - ٣- المحجور عليه قضائياً لعنة إدمان المخدرات أو المسكرات أو الإصابة باضطرابات عقلية.
- تحدد مدة المنع من مزاولة المهنة في متن القرار الصادر عن وزير الصحة العامة بالنسبة للبندين (١) و (٣) من هذه المادة.

## الفصل الخامس

### أحكام رادعة

**المادة ١٣:** يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من خمسة اضعاف إلى عشرين ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول المهنة خلافاً لأحكام هذا القانون.

**المادة ١٤:** يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من عشرين ضعفاً إلى أربعين ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص من زاول المهنة بعد منعه من مزاولتها.

## **الفصل السادس**

### **أحكام انتقالية**

**المادة ١٥:** يمكن لتقنيي الأشعة الذين يمارسون المهنة قبل صدور هذا القانون من خلال افادات صادرة عن وزير الصحة العامة بالاستناد الى المراسيم النافذة قبل صدور هذا القانون الاستحصل على اذن مزاولة المهنة يصدر عن وزير الصحة العامة دون الحاجة الى شرطي الاجازة الجامعية والخضوع لامتحان الكولوكيوم.

**المادة ١٦:** يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية ويلغى كل نص مخالف له.

## **الاسباب الموجبة**

بما ان مهنة تقنيي الاشعة غير منظمة بأي نص قانوني في لبنان يحجز اصدار اجازات مزاولة المهنة اسوة بالمهن الطبية المنظمة بقانون.

قامت وزارة الصحة العامة وبالتعاون مع نقابة مجازي علوم الأشعة في لبنان، وهي نقابة مهنية، بإعداد مشروع قانون لتنظيم هذه المهنة يتناول التالي:

- تحديد الشروط المطلوبة لمنح اجازة مزاولة المهنة، والشروط المطلوبة من غير اللبنانيين
- تحديد مراكز مزاولة المهنة والشروط المطلوبة لهذه المراكز
- المحظورات التي يجب ان يلتزم بها تقنيي الاشعة وحالات المنع من ممارسة المهنة
- واجبات التقييد بسرية المهنة
- عقوبات التي يجب ان تفرض على المخالفين

عليه فان الحكومة تتقدم من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون المرفق راجية اقراره